المحاضرة الثامنة

النموذج التنموي الماليزي

تعد التجربة الماليزية من التجارب التنموية الجديرة بالاهتمام والدراسة لما حققته من نجاحات كبيرة لتكريس وتحقيق النمو السياسي والاجتماعي ، وهذا في وقت كانت تعاني فيه الدول النامية التخلف والجمود، وتعد ماليزيا دولة إسلامية ذات مقومات كبيرة حققت خلال العقود الأربعة الماضية قفزات هائلة في التنمية البشرية والاقتصادية حيث أصبحت الدولة الصناعية الأولى في العالم الإسلامي، ولذلك وجب دراسة النموذج التنموي الماليزي نظرا للنجاح والتقدم التي حققته في فترة وجيزة بعد الاستقلال، كما أنها تعتبر من الدول التي تبنت النموذج الإسلامي في زمن العولمة من خلال تركيزيها على مبادئ الانفتاح على العالم الخارجي مع إسقاط مبادئه وفق ما يتلاءم مع الخصوصية الثقافية والاجتماعية لمجتمع الماليزي.[1]

ماليزيا دولة إسلامية تبلغ مساحتها 329750 كلم ^{2}، يتراوح عدد سكانها أكثر من 32 مليون نسمة(2020)، أغلب سكانها الهنود القدماء في منطقة شبه الجزيرة ماليو، ثم تشكلت على شكل ممالك، وتعتبر لانغاكوسوكا أولى هذه الممالك، ولقد سيطرت كمبوديا على الجزء الشمالي من ماليزيا و أحكمت مملكة سفرجايا سيطرتها على ماليزيا حتى قرن 18 و في عام 1786 استطاعت شركة هندية بريطانية إحكام سيطرتها على جزيرة بيانغ الماليزية وجعلها منطقة تجارية مهمة ،فبدأ من خلالها النفوذ البريطاني بالتوسع حتى سنة 1942 بعد الغزو الياباني لها، في سنة 1948 تم ضم المناطق الخاضعة للحكم البريطاني في شبه الجزيرة ، و

[1] حمود سعيدة: نماذج تنموية بالعالم، محاضرات على الخط، سنة أولى ماستر تنظيم وعمل علم الاجتماعجامعة الجلفة ،2020/2019،ص04.

ضمت تحت اتحاد سمي باتحاد ملايو وتم بعدها ضم سنغافورة وصباح ساروك إلى اتحاد سمي باتحاد ملايو و بذلك تأسست دولة ماليزيا 1963 وانسحبت منه سنغافورا 1965 .

أولا-المقاربات النظرية للتنمية في ماليزيا :

" ان العصر الذهبي، لدينا رؤية ومنهج أصيل ينسجم مع روح وجوهر الإسلام، لذلك كان البد أن نبدأ أولا بتحقيق النمو من خلال تطبيق مبدأ المساواة بين جميع الفئات والعمل على زيادة الناتج المحلي، وهو ما قوبل برفض الغرب لنا كونه-أي الغرب- لديه إيمان البقاء فقط للأقوى وأن الثراء من نصيب الأغنياء على حساب الفقراء" تلك كانت عبارات محمد مهاتير صانع النهضة الماليزية و رائد التنمية في ماليزيا و رئيس وزراءها منذ عام 1981 ، كما يرجع المهتمين بالنموذج التنموي الماليزي عوامل نجاح النهضة ماليزية ترجع أيضا لما طرحه أنور ابراهيم رئيس حركة الشباب المسلم الماليزي سنة 1982 مما أضفى البعد الديني على الخطط التنموية في ماليزيا . وبحسب ما يورده الدكتور محمد فايز فرحات في كتابه "الإسلام الحضاري النموذج الماليزي"، فإن الطلبة الماليزيين الذين درسوا في مراكز الثقافة الإسلامية في الشرق الأوسط شكلوا، بعد رجوعهم إلى وطنهم، البذرة الأولى لجماعات الإسلام السياسي، خصوصا أن هؤلاء احتكوا في البلاد التي درسوا فيها بجماعة الإخوان المسلمين خصوصا وتعرفوا على أدبياتها وكتبها الأصلية، ونقلوا أفكارها إلى ماليزيا .والحزب الإسلامي" باس"، بقيادة الشيخ عبد الهادي أوانج، هو الفصيل الأكثر انتماء إلى الإسلام السياسي في ماليزيا فلقد انطلقت المقاربة التنموية للتيار الإسلامي من خلال مبدأ استعارة المفاهيم التحديث والعولمة بمفهومها التوسعي وينطلق أساس هذه الاستعارة خصوصية المجتمع الماليزي.[1]

ثانيا-الركائز والتحديات:

[1] حمود سعيدة ، مرجع سابق.

سعت سياسات الاصلاح في ماليزيا إلى إحداث تغييرات جذرية في هيكل الاقتصاد الوطني، يؤدي إلى زيادة ملحوظة ومستمرة في معدل نمو الدخل القومي، بحيث تؤدي هذه الزيادة إلى التغلب على المشاكل التي تواجهها الدولة، مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى معيشة الأفراد، وتوزيع عوائد النمو على مختلف فئات الشعب بقدر من التساوي، لذلك فإن التجربة الماليزية سعت الى مواجهة جملة تحديات أهمها:

- قيام أمة موحدة يحكمها الشعور بالمصير الواحد المشترك ومتحد اجتماعياً وأمنياً قوي متطور شديد الثقة بنفسه وفخور ببلده...
- بناء مجتمع ديمقراطي ناضج منتج، تسوده الأخلاق والقيم والاحترام المتبادل.
- بناء مجتمع متسامح مخلص لوطنه دون تمييز على أساس العرق أو الدين.
- بناء مجتمع علمي تقدمي، منتج للتقنية وقادر على الابتكار والإبداع والتصنيع في كافة المجالات.
- بناء مجتمع يهتم بالآخرين ويعترف بالآخر ودوره في مجتمعه، ضمان قيام مجتمع تسوده العدالة الاقتصادية والاجتماعية وتسوده روح الشراكة.
- تحقيق التنمية المستدامة عبر حماية البيئة والحفاظ عليها من عوامل التلوث و الهدر.
- تحقيق التنمية الشاملة المتوازنة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعليمية والثقافية.
- مكافحة الفقر والجهل ومحدودية الدخل وقلة فرص، وتشجيع العمل والإنتاج، بغرض بناء مجتمع الرفاه ينعم أفراده بموارد مالية جيدة واستثمارات ومشاريع ضخمة وفرص عمل وافرة...

وبالفعل، فإن ما يميز التجربة ماليزيا هو قدرة المجتمع على تجنب الصراعات والخلافات بين المجموعات العِرْقية الثلاث الرئيسية المكونة للسكان..

فقد بنيت التجربة الماليزية في التطور والتنمية والتقدم على خمس ركائز هي:

1- تعزيز الوحدة بين فئات الشعب باختلاف دياناتهم، فتم التعايش بين الاسلام البوذية والهندوسية...

2 -خطة التنمية تأسست على البحث عن دولة مناسبة تقوم بعملية الدعم لماليزيا في تجربتها نحو التقدم والتنمية، وكانت هذه الدولة "اليابان" التي أصبحت من أكبر حلفاء

ماليزيا في مشروعها نحو التنمية والتقدم و في هذا الصدد يقول "مهاتير" :"إذا أردت أن أصلى فسأذهب إلى مكة وإذا أردت المعرفة فسأذهب إلى اليابان..."

3- العمل على جذب الاستثمار نحو ماليزيا وتوجيه الأنظار إليها

4 -الحرص على إدخال التكنولوجيا الحديثة والتدريب عليها حتى يتم الانتقال بالبلاد سريعًا إلى مرحلة أخرى أكثر تقدمًا، مع تحقيق إمكانيات التواصل مع العالم الخارجي، وذلك من خلال توفير مستويات عالية من التعليم والتكنولوجيا، وتعليم اللغة الإنجليزية

5- محاربة الفساد والقضاء عليه، وقد رأينا في الفترة الأخيرة كيف تعامل الشعب الماليزي مع فساد رئيس الوزراء السابق، وهو ما دفع أغلبية الشعب إلى استدعاء "محمد مهاتير" والتصويت عليه بأغلبية ساحقة، حتى يتصدى للفساد وفعلا استطاع الرجل في 10 أيام و ضع حد للفساد و استرداد الأموال المنهوبة[1]...

Print

ثالثا- التنمية البشرية في ماليزيا:

توضح النفقات الحكومية على التعليم بصفة عامة أهمية تنمية الموارد البشرية والدور الذي يمكن أن يلعبه التعليم في اللحاق بالتطور الرقمي والوصول إلى اقتصاد المعرفة، فقد ارتفعت نفقات التعليم من 9.6 مليارات رينغت ماليزي (الدولار يساوي 3.8 رينغيت) في العام 2001 مقارنة بـ7 مليارات رينغيت في العام 2000 .وقد أنفق هذا المبلغ على بناء مدارس

[1] طاهر ليساوي: أهم ركائز التجربة التنموية الماليزية فى التطور والتنمية: بناء الإنسان وتوسيع خياراته، رأي اليوم، صحيفة عربية مستقة، https://www.raialyoum.com/index.php ليوم:2020/10/12.

جديدة ومعامل للعلوم والكمبيوتر، والمدارس الفنية الجديدة وقروض لمواصلة التعليم العالي داخل وخارج البلاد.[1]

	سنة2000%/	سنة2001%/
التعليم	64.1	65.9
الصحة	11.5	7.5
الاسكان	10.8	13.1
خدمات اخرى	13.6	13.5
النسبة الاجمالية	100	100

-جدول يبين قيمة الانفاق على قطاعات التنمية البشرية، المصدر كتوش عاشور2010.

قد عملت ماليزيا على التقليل من الفقر إيمانا منها أن التنمية البشرية تعتمد أساسا على تحسين الوضعية المعيشية للأفراد ولهذا قامت برمجة مجموعة من المخططات التنموية التي وفقت فيها إلى حد بعيد.و تقوم فلسفة التنمية في ماليزيا على فكرة أن" التنمية البشرية تقود إلى المساواة في الدخل"، وعليه فإن مكاسب التطور الاقتصادي يجب أن تنعكس إيجابياً على المواطنين في تحسين نوعية حياتهم بما يشمل توفير الضروريات من الغذاء والعلاج والتعليم والأمن، وأن يكون أول المستفيدين من هذا النمو الاقتصادي هم الفقراء والعاطلون عن العمل والمرضى والمجموعات العرقية الأكثر فقراً في المجتمع والأقاليم الأقل نمواً. ولا شك أن الإيمان بهذه الفلسفة دافعه الأول أن العلاقة بين زيادة النمو وتقليل الفقر طردية موجبة؛ لأن وصول الفقراء إلى تعليم أفضل، وإلى صحة أفضل ساهما بفعالية في عملية تسريع وزيادة معدلات النمو الاقتصادي .وفي دول جنوب شرق آسيا عامة وماليزيا خاصة،

[1] كتوش عاشور، قورين حاج قويدر: التجربة الماليزية في مجال التنمية البشرية ومقومات نجاحها، مركز الدراسات الإقيمية، 2010iefpedea.com.ص08.

أدت زيادة النمو بمعدل نقطة مئوية واحدة إلى تقليل عدد الفقراء بنسبة 3 % أو أكثر، وهي أعلى زيادة تم تحقيقها بين الدول النامية[1].

رابعا- التنمية الإدارية في ماليزيا:

اعتمدت ماليزيا في سياستها الاقتصادية الجديدة ، أساليب الإدارة المحكمة للمشاريع الاقتصادية ، إذ رافقت الإصلاحات الإدارية مسارها التنموي ، فاستعانت في هذا المجال بفكرة المجالس الاقتصادية و الوزارات المتخصصة لتقييم مسار التنمية الاقتصادية و تحقيق أهدافها ، وفق اعتمادات مالية مضمونة و مراقبة، ومسخرة لخدمة المصالح العامة، فاستطاعت على اثر هذه الإجراءات محاربة الفساد الإداري و البيروقراطية، مع الإشارة إلى أن الإدارة الجيدة قد كانت أحد العوامل الأساسية التي أسهمت في نجاح وتنفيذ خطط التنمية التي رسمت المعالم الكبرى لهذا التحول الاقتصادي ، حيث رافق الأداء الإداري الجيد كل الإصلاحات الاقتصادية، فتم إدارة مشكلات التضخم المالي و نقص العمالة و مشكلة البطالة و معالجتها بإدارة ناجحة ، حيث توفرت الأجهزة الحكومية على المؤشرات الإيجابية لتوزيع الخدمة العمومية ، فلعب تحديث و هيكلة الإدارة العمومية دورا ناجحا أتبع بالإصلاحات الجذرية التي قادتها الحكومة الماليزية " وفق القانون رقم 207/1079/97 وكان الجهاز تحت إشراف رئاسة الحكومة بهدف إنجاح مشاريع الإصلاح الإداري ، الذي ركز على تحديث الإدارة ، و تطوير الموارد البشرية. فأثبتت الإصلاحات الإدارية الجيدة نجاعتها في مرافقة العملية الاقتصادية، حيث تطورت تقنيات الإدارة وأدخل مفهوم التغذية الاسترجاعية للولايات التي تأخرت فيها الإصلاحات، التي تحددت بخطط متتابعة على الشكل الآتي:[1]

---

[1] كتوش عاشور، مرجع سابق، ص17.

[1] سالم فتيحة: دور التنمية البشرية في تحقيق التنمية والاستقرار السياسي في ماليزيا، مستلة من الكتاب الجماعي: أبعاد التجربة التنموية في ماليزيا، المركز الديمقراطي العربي، 2019، ص83-84.

- **المرحلة الأولى:** تم فيها إنشاء المعهد الوطني للإدارة العمومية الذي استهدف تطوير قدرات التسييرية و توفير الاستشارة للإدارة العمومية و العمل على تقريب الإدارة من المواطن ، كما أبقى على وحدة التنسيق و التنفيذ (ICU)

-**المرحلة الثانية:** تم خلالها تأسيس MAMPU بهدف تحسين فعالية الجهاز الإداري و خاصة شقه المتعلق بالخدمة العمومية ، حيث أنشأ رئيس الوزراء مهاتير محمد (وحدة التطوير الإداري و ضبط التخطيط) .

-**المرحلة الثالثة:** ركزت على الإصلاح الإداري ، بمجموعة من السياسات و الإجراءات التي أعطت بعدا جديدا للتطور السوسيو اقتصادي للدولة ، فعرف في هذه المرحلة الإصلاح الإداري تشجيعا من الطبقة السياسية والقيادات الخاصة (إدارة ماليزيا بفكر تشاركي).[1]

خامسا- التنمية الاقتصادية في ماليزيا:

يعتبر اقتصاد ماليزيا رابع أكبر اقتصاد في جنوب شرق آسيا، ورقم 38 في العالم. إن إنتاجية العمل الماليزية أعلى بكثير من نظيرتها في بلدان الجوار مثل تايلاند أو إندونيسيا أو الفلبين أو ڤيتنام، ويرجع ذلك إلى الكثافة العالية للصناعات القائمة على المعرفة واعتماد أحدث التقنيات للتصنيع والاقتصاد الرقمي. تبعاً لتقرير التنافسية العالمية 2017، كان الاقتصاد الماليزي الاقتصاد التنافسي رقم 23 في العالم في الفترة 2017–2018.

يعيش المواطنون الماليزيون نمط حياة أكثر ثراءاً مقارنة بنظرائهم في البلدان ذات الدخل المتوسط المرتفع مثل المكسيك وتركيا والبرازيل. ويرجع ذلك إلى ضريبة الدخل القومية المنخفضة، انخفاض تكلفة الغذاء المحلي، وقود النقل، الضروريات المنزلية، الرعاية الصحية الحكومية المدفوعة بالكامل وتكاليف للرعاية الاجتماعية الشاملة المجانية مع

---

[1] نفس المرجع السابق، ص84.

التحويل النقدي المباشر. مع دخل تصل قيمته إلى 28.681 دولار للفرد (م.ق.ش، البنك الدولي، 2017)، أو 10.620 دولار أمريكي (الاسمي). تعتبر ماليزيا ثالث أغنى بلد في جنوب شرق آسيا بعد دولة-مدنية سنغافورة وبروناي الأصغر. تتمتع ماليزيا باقتصاد سوقي صناعي حديث، الذي يعتبر نسبياً اقتصاد مفتوح وموجه من الدولة. الاقتصاد الماليزي اقتصاداً قوياً ومتنوعاً للغاية حيث بلغت قيمة صادرات منتجات التكنولوجيا الفائقة 57.258 مليار دولار أمريكي في عام 2015، وهو ثاني أعلى معدل بعد سنغافورة في آسيان. تصدر ماليزيا ثاني أكبر حجم وقيمة من منتجات زيت النخيل على مستوى العالم بعد إندونيسيا. [1] وباعتبارها إحدى البلدان الثلاثة المسيطرة على مضيق ملقا، تلعب التجارة الدولية دوراً مهماً للغاية في الاقتصاد الماليزي. في وقت ما، كانت أكبر منتج للقصدير والمطاط وزيت النخيل في العالم، كان للتصنيع تأثير كبير على اقتصاد البلاد، حيث يمثل أكثر من 40% من الناتج المحلي الإجمالي. كما تعتبر ماليزيا أكبر مركز للصرافة الإسلامية والمالية في العالم.

في السبعينيات، بدأت ماليزيا تقليد اقتصادات النمور الآسيوية الأربعة (كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة) والتزمت بالانتقال من الاعتماد على التعدين والزراعة إلى اقتصاد يعتمد بدرجة أكبر على التصنيع. في السبعينيات، بدأ الاقتصاد الماليزي القائم على التعدين والزراعة في التحول نحو اقتصاد متعدد القطاعات. منذ الثمانينيات قاد القطاع الصناعي نمو ماليزيا. لعبت الاستثمار عالية المستوى دوراً هاماً في هذا النمو. مع الاستثمار الياباني، ازدهرت الصناعات الثقيلة وفي غضون سنوات، أصبحت الصادرات الماليزية هي المحرك الرئيسي للنمو في البلاد. حققت ماليزيا بشكل متواصل نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 7% إلى جانب انخفاض معدلات التضخم في الثمانينيات والتسعينيات. (1)

---

[1] اقتصاد ماليزيا، https://www.marefa.org/، ليوم: 2020/05/30، الساعة14:33.

[1]نفس الموقع الالكتروني السابق.

أما عن بيئة الأعمال في عام 2015، فقد كان اقتصاد ماليزياً من أكثر الاقتصادات تنافسية في العالم، حيث كان يحتل الترتيب 14 عالمياً والخامس على مستوى البلدان ذات التعداد السكاني الذي يزيد عن 20 مليون نسمة، متقدماً عن بلدان مثل أستراليا، المملكة المتحدة، كوريا الجنوبية واليابان، و تبعاً لتقرير البنك الدولي الصادر في يونيو 2013، كانت ماليزيا السادسة في العالم على مؤشر سهولة ممارسة الأعمال، وتتضمن نقاط القوة في ماليزيا الحصول على الائتمانات (في المرتبة الأولى) وحماية المستثمرين (المرتبة الرابعة) وممارسة التجارة عبر الحدود (المرتبة الخامسة). وتشمل نقاط الضعف التعامل مع أذون الإنشاءات (المرتبة 43). تقيم الدراسة 189 بلد من جميع جوانب ممارسة الأعمال. في دراسة استقصائية عن تصنيف حماية المستثمرين، سجلت ماليزيا أفضل 10 نقاط في مدى الإفصاح، وتسعة عن مسؤولية المدراء، وسبعة عن دعاوى المساهمين. وتأتي ماليزيا بعد سنغافورة وهونگ كونگ ونيوزيلندا في فئة حماية المستثمرين.

وفي تقرير البنك الدولي عن سهولة ممارسة الأعمال، نسخة 2016، كانت ماليزيا رقم 18 في العالم، والثانية في جنوب شرق آسيا- بعد سنغافورة، لكنها تصدرت قوى اقتصادية إقليمية مثل تايلند (الترتيب 49 في العالم) وإندونيسيا (109 في العالم). كما توفر ماليزيا حوافز ضريبية للشركات القائمة على التكنولوجيا من خلال هيئة MSC (رواق المالتيميديا الفائق).

في عام 2015، كانت ماليزيا سادس أكثر البلدان جاذبية للمستثمرين الأجانب، حسب وتتجه الحكومة نحو .الذي نشرته مجلة فورين پوليسي (BPI) مؤشر الربحية الأساسية بيئة أكثر ملائمة للأعمال من خلال إنشاء فريق عمل خاص لتسهيل الأعمال التجارية ، ويعني "التبسيط" بالملايوية. وتتضمن أبرز محاوره تخفيف القيود PEMUDAH يسمى وشروط توظيف الوافدين، وتقصير الوقت للقيام بعمليات النقل البري وزيادة الحد من إلى حد PEMUDAHتخزين السكر (عنصر خاضع للتحكم في ماليزيا) للشركات. ونجح

كبير في تسهيل بيئة أكثر ملائمة للأعمال التجارية، كما يتضح من تصنيف ماليزيا لعام 2013[1] في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال.

[1] اقتصاد ماليزيا، المرجع الالكتروني السلبق.